بعد التنكير اعتبارًا للصفة الأصلية بعد التنكير لما مرّ من ان غلبة الاسمية
على الوصفية لا تضرها كأسود ومثله ولذلك يقال في جمع احمر حُمْر وان
كان علمًا وفي احمد احامد ولا يلزم من باب حاتم اذا سمي به في كونه ممتنعًا
للعلمية والوصفية الأصلية لما يلزم من ايهام اعتبار متضادين في حكم
واحد اذ العلمية وضع اللفظ لمدلول بعينه لا يتجاوزه والوصفية وضعه
باعتبار معنى لمن قام به ذلك المعنى مطلقا وامتنع كون الشيء مختصا وغير
مختص ولا باب افعل التفضيل اذا سمي به ثم نكر في الامتناع للوصفية
الأصلية والوزن وهو متصرف اتفاقا لما ان وصفية هذا الباب شروطه
تكون من معه وما سمي به ثم نكر ان كان معه من فممتنع والا فلا يكون صفة
فلا يرد الاشكال وجميع الباب باللام اي لام التعريف او الاضافة ينجر
بالكسرة اي لصيرورته منصرفا بدخول ما هو من خواص الأسماء مما يتغير
به نفس مدلوله عليه ومقابلته شبه الفعل بحلاف كونه مسندًا اليه او
مفعولا او داخلا عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن
مدلوله وهذا عند الزجاج واتباعه واما الكوفي امتناع الكسرة تبعا

لامتناع

لامتناع التنوين للعلتين فاذا زال بغيرهما زال موجب المنع فدخل الجر
وهذا قول الاكثر فيمتنع على هذا ما لم يزل احد سببيه باحدهما كالمساجد
والحمرا والحبلى والاحمر والسكران وينصرف غيره

المرفوعات

هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي المرفوعات في عرفهم اسماء مشتملة على
الرفع وتذكير الضمير مع كون المرجوع اليه مؤنثا لوقوعه بين مذكر
ومؤنث وصحة تذكيره بالنسبة الى ما بعده والبداية بها للزوم الجملة
وكون ما سواها فضلة فمنه الفاعل اي فمما اشتمل على الرفع الفاعل وانه
الأصل في استحقاق الرفع على الأكثر وعن سيبويه ان المبتدا هو الأصل
فيه وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه
به نحو قام زيد وزيد قائم ابوه فما يشمل الاسم لفظا كقام زيد او تقديرا كقوله يسر المرء ما ذهب
الليالي وكان ذهابهن له ذهابا ومظهرا كالمذكور ومضمرا منفصلا
او متصلا بارزا او مستكنا لان ما او غيره نحو زيد ما قام الا هو
وضربت واضرب وزيد ضرب والفعل يشمل التام كما مر والناقص نحو
كان زيد قائما وعند بعضهم ان المرفوع به ليس بفاعل ويشمل المصوغ

Copyright © King Saud University